

إن كل من نظامي المسؤولية و التأمين يعتبران بل في الواقع يعتبر كل منهما تقنيات المسؤولية المدنية الى تحميل الفرد و استثناء أكثر من فان التأمين يهدف إلى توزيع هذا العبء على أوسع نطاق ممكن لجعله غير مرهق بالنسبة إلى من يتحمله. فالمسؤولية المدنية مرتبطة من الناحية التاريخية بفكرة الخطأ الذي ارتكبه طواعية. في حين يهدف التأمين إلى تقديم الضمان sécurité une ضد الأخطار التي هي في لذلك فان نظرية المسؤولية المدنية رغم ما يلتغى من تطور فإنه لا تزال حتى الآن محل أبحاث ودراسات مما يبين أهمية المسائل التي يتناولها بالنسبة للمجتمع ومن بين العوامل الهامة التي كان لها انعكاس كبير على الضرر في ضوء قناعات معينة ما يؤدي إلى إعادة النظر في إعادة التوازن ما بين المصالح فاختلال التوازن بين 3 المصالح أدى إلى البحث عن توازن جديد أمر حتمي ساهم نظام التأمين في محاولة إيجاد حلول نسبية في فالتأمين من المسؤولية يعد بمثابة تقنية لا مثيل نظرا لما تتكفل به تقنية التأمين بفضل الوظيفة التوزيعية قصد توفير الملاءمة المالية للمشاريع القانونية لهذا النوع من العقود وما اعتمد عليه التشريع القانونية التي أصبحت تتمتع بازدواجية قانونية قد تتخذ المتضررين في تلقيهم لتعويضاتهم وللوقوف على حقيقة هذه الطبيعة القانونية لهذا التأمين اتبعنا المنهج المقارن القانونية للتأمين من المسؤولية المدنية في ضل التشريع محورين نتناول في المحور الطبيعة القانونية للتأمين سنتناول الطبيعة القانونية للتأمين الإلزامي من